



PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Tahrir
DATE:	20-April-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	120,000
TITLE:	EGP 132 million in Losses for Petrojet as a Result of its
	Aviation Fuel Line in Qatar
PAGE:	10
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Staff Report





PRESS CLIPPING SHEET

132 مليون جنيه خسائر «بتروجت» في مشروع خط وقود الطائرات بقطر

المركزى للمحاسبات»: الشركة لم تطبق الحد الأقصى للأجور بالمخالفة للقانون

فى ظل حالة التخبط الشديد التى تعيشها قطاعات كثيرة فى الدولة، وفى ظل حالة «الفبركة» والإعلان عن مكاسب وهمية وإعداد الميزانيات الخاصة ببعض الشركات بالمخالفة للحقيقة، يأتى الجهاز

المركزى للمحاسبات ليكشف عن الحالة التى وصلت إليها بعض الشركات ومنها شركات تابعة لقطاع البترول.

وكشف الجهاز عن عديد من المخالفات وإهدار المال العام بشركة بتروجت، منها أن الشركة حققت خسائر في مشروع خط وقود الطائرات بدولة قطر بلغ نحو بالإضافة إلى ٣ ملايين جنيه متوقع تكيدها حتى نهاية المشروع بنسبة خسارة ٢٦٪ من الأعمال المنفذة، وهو ما دعا الجهاز إلى طلب تحديد المتسبب في تلك الخسائر وما إذا كانت ترجع إلى أخطاء في الدراسة أو التنفيذ لما لذلك من آثار

قانونية ومالية.

الجهاز أوضح أن إيرادات فروع الجهاز أوضح أن إيرادات فروع الشركة بالخارج خلال عام ٢٠١٤ بنعت نحو ١,٩٠٢ مليار جنيه مقابل مصروفات بنحو ١,٩٠١ مليار جنيه، وقد حققت مشروعات سلطنة عمان وليبيا والجزائر والسعودية وأبو ظبى خسائر في عام ٢٠١٤، وهو ما يتعين بحث أسباب خسارة بعض فروع الخارج واتخاذ اللازم بشأنها.

واتحاد اللازم بشانها .

هناك بعض الأصول الثابتة والآلات والمعدات لم تعمل إطلاقا خلال عام ٢٠١٤ بإكمله ، بلغ ما أمكن حصره نحو ٢١ مليون جنيه ، وهو ما يتعين العمل على استغلال تلك الأصول والاستفادة منها ، كما حققت الشركة عائد استثماراتها هذا العام بنحو ٣٢٤,٠٠ مليون جنيه لم يتم تحصيل نحو ٢,٢٩٥ مليون جنيه منها حتى تاريخ الميزانية ، إضافة إلى عدم تحصيل نحو ٧٠,٧٨٣ مليون جنيه إيرادات استثمارية عن أعوام التنفيذية للقانون ١٩٥٩ لسنة ١٩٥١، وهو ما يوجب اتخاذ ما يلزم نحو تحصيل مستحقات الشركة تجاه الغير طبقا لها ورد بالقانون ١٩٥٠ لسنة ١٩٥١، وهو ما يوجب اتخاذ لها ورد بالقانون .

كشف الجهاز أن قيمة الأصناف الراكدة وبطيئة الحركة «لم يحدث عليها حركة منذ ٤ سنوات» نحو ٣٤ مليون جنيه، كما ضمن حساب جارى العملاء نحو ٢٢٨,٤ مليون جنيه المعادل لنحو ٤٢ مليون دولار قيمة التمويل الذي

قدمته الشركة لشركة خدمات البترول البحرية، على أن يتم سدادها من إيرادات شركة خدمات البترول، ورغم ظهور إيرادات بالقوائم المالية لشركة خدمات البترول البحرية محصلة من مشروع الحافجي لم يتم سداد أي من تلك المبالغ للشركة، وقد قامت الشركة بتكوين مخصص بنسبة ١٠٠٪. إضافة إلى أن قيمة صناديق العاملين غير المشهرة بالشركة بلغت نحو ٧٢٨,٣٨٨ مليون جنيه «إدخاري – نهاية خدمة) تم تسجيلها كقيد نظامي، وهو ما يوجب تسجيل تلك الصناديق طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥، كما أن الشركة قامت بتسوية أرصدة البنوك الدائنة في الأرصدة المدينة بنحو ٢٣٨,٦٤٦ مليون جنيه بالمخالفة للفقرات ٢٣ و٦٢ من المعيار المحاسبي رقم ١ الخاص بعرض القوائم المالية رغم سابق الإشارة لذات الأمر بتقرير العام السابق، وأشار الجهاز إلى أن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لم تتضمن بعض متطلبات الإفصاح التي نصت عليها معايير المحاسبة المصرية ذات الصلة، منها المبالغ الإجمالية المدفوعة للمديرين الرئيسيين والإدارة العليا، وقيمة ما تتحمله الشركة لتمويل الصناديق الخاصة بها «معيار عرض القوائم المالية»، وطبيعة العلاقة مع الأطراف ذوى العلاقة وحجم المعاملات والأرصدة المستحقة وشروط السداد والضمانات وكيفية السداد والمخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك فيها للأرصدة القائمة للأطراف ذوى العلاقة وما تم تحميله على قائمة الدخل خلال الفترة وما إذا كانت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة قد تمت بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة. الجهاز أضاف في ثقريره أنه لم يواف بمشروع حساب التوزيع المقترح عن العام المالي ٢٠١٤، وإقرارات الإدارة على القوائم المالية للشركة في ٢١/ ٢١/ ٢٠١٤ طبقا لما ورد بمعيار المراجعة المصرى رقم ٥٨٠ والملحق الخاص به، وذكر الجهاز المركزي للمحاسبات في تقريره أن رئيس مجلس إدارة الشركة والعضو المنتدب ما زال عضوا بمجلس إدارة أكثر من شركة مساهمة بالمخالفة للمادة ٤ من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٢، فضلا عن جمع العضو المنتدب بين مكافأة الميزانية التي تقرها الجمعية العامة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومكافأة الميزانية باعتباره من العاملين بالمخالفة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، هذا بخلاف أن الشركة لم تقم بتطبيق أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للأجور.

وأشار التقرير إلى أن مديونية شركة إنبى تضمنت نحو 43 مليون جنيه عن أعمال مشروع حديقة الأسرة، الذى آلت تبعيته للقوات المسلحة، وهو ما يوجب العمل على دراسة الموقف في ضوء ما أسفرت عنه تبعية حديقة